الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

حوافز الاستثمار الجديدة

ورقه مقدمة من
ا. / عبدالعظيم غريب

حوافز الاستثمار الجديدة

من المعروف أن مصر من الدول النامية التى يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حوالى ٦٤٠ دولار فى السنة ، ويبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى فيها ٣٧٫٨ مليار دولار عام ٩١ / ١٩٩٢ ، إلا أنها دولة غنية بمختلف الموارد الطبيعية والاقتصادية بخلاف تميزها بموقعها الجغرافى الفريد حيث تتوسط قارات العالم فضلاً عن اعتبارها ممراً متميزاً للتجارة الدولية وملتقى حضارات البشرية وجذورها تضرب فى أعماق التاريخ .

كذلك فإن مصر قد أنفقت ما يزيد عن ١٠٠ مليار جنيه - أغلبها ديون من الخارج - على بنيتها الأساسية فى السنوات العشر السابقة لمواجهة متطلبات المجتمع المصرى وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار سواء كان محلياً أو عربياً أو أجنبياً ، وذلك لزيادة الطاقات الإنتاجية لمواجهة متطلبات الاستهلاك (بما فيها بدائل الاستيراد) وزيادة الطاقة التصديرية فضلاً عن توفير فرص للعمالة وحل مشاكل البطالة مما يؤدى إلى زيادة حجم الناتج المحلى الاجمالى ورفع مستوى دخل الفرد .

وطبقاً لأرقام الخطة الخمسية الثالثة فإن حجم الاستثمارات (عام وخاص) تبلغ ١٤٥ مليار جنيه منها حكومه وعام ٨٠ مليار جنيه ، وخاص ٦٥ مليار جنيه .

وباستعراض تفاصيل الاستثمارات الحكومية (عام) يلاحظ أن أغلبها يتجه إلى البنية الأساسية والخدمية والاحلال والتجديد ، أما أقامة المشروعات الاستثمارية فمنوط بالقطاع الخاص القيام بأغلبية النشاط فى مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية .

وبالرغم من تعدد القوانين والقرارات التى تحكم إقامة المشروعات الاستثمارية وعلى رأسها قانون الاستثمار المال العربى والاجنبى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة وما يتضمنه من بعض المزايا والحوافز التى تشجع على جذب الاستثمارات مثل الأعفاء الضريبى (خمس إلى عشر سنوات) مع ضمان تحويل الأرباح ورأس المال مع ضمان عدم المصادره والتأميم .

إلا أن تلك المزايا والحوافز التى كانت مناسبة لجذب الاستثمارات فى فترات سابقة لم تعد كافية أو مناسبة فى الوقت الحاضر أو المستقبل لوجود صراع خفى ومعلن بين مختلف الدول على اجتذاب الأموال لتوظيفها واستثمارها سواء كانت دول نامية مثل مصر أو دول صناعية متقدمة (بلجيكا - ايطاليا - اليونان) أو حتى الدول ذات الفوائض البترولية (الامارات - السعودية) وذلك بتقديم مزايا وحوافز متعددة فى مختلف المجالات والأنشطة وتشمل الأعفاء الضريبى والجمركى وتقديم منح

للمساهمة فى رؤوس أموال المشروعات المقامه أو المساهمة فى دفع أجور العمال كمنح أو تخفيض أسعار الفائدة أو الأعفاء منها فى حالة الاقتراض وغير ذلك كثير .

وعادة ما تمنح الدول تلك المزايا والحوافز للمشروعات الاستثمارية الجديدة باعتبار أن زيادة حجم الاستثمار يساعد على تحقيق نوع من التوازن بين الطلب والعرض ، ذلك أن الإنفاق على المشروعات الاستثمارية وأجور العمالة تخلق الطلب وفى مقابل ذلك تساهم تلك المشروعات بإنتاجها فى العرض .

كذلك فإن الإنفاق على المشروعات الاستثمارية مع أجور العمال يخلق طلباً على الخدمات التى تقدمها الدولة ويحقق لها موارد متتابعة سواء كانت مقابل تلك الخدمات (مثل الطاقة والمياه - ايجار - حقوق امتياز - شراء أرض ومبانى) وبدون قيام تلك المشروعات لا تستطيع الدولة تحصيل تلك الموارد عن الخدمات والتى سبق لها صرف عشرات المليارات على بنيتها الاساسية لتهيئة المناخ المناسب لقيام المشروعات الاستثمارية ، كذلك تحقق الدولة موارد من الضرائب والرسوم والاتاوات المباشر منها وغير المباشر على ما يتم انفاقه على المشروعات الاستثمارية فضلاً عن ما يتم تحصيله كموارد أيضاً من أجور العمال بشكل دورى عند إنفاقهم لتلك الأجور .

ذلك الحجم الكبير من الموارد الذى تستطيع الدولة الحصول عليه من قيام المشروعات الاستثمارية يستدعى منها تقديم عدة مزايا وحوافز تشجع اصحاب الاموال ومن يديرونها على الاستثمار طبقا للنشاط أو المناطق أو الاغراض التى ترى الدولة الاستثمار فيها طبقا لاولوياتها وخططها ، (خاصة وأن مصر تعيش مرحلة ركود تضخمى stagflation ادى الي انخفاض معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى عن ٣ر٩٪ فى عام ١٩٩٢/٩١) كحل بديلا عن الانفاق الحكومى العام الذى يزيد من عجز موازنة الدولة أو قيام الدولة باقامة مشروعات استثمارية تعجز عن اداراتها ادارة اقتصادية ، وذلك دون الدخول فى نظريات اقتصادية قديمة أو حديثة مثل نظرية كينز أو مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية أو اتجاهات الليبراليين من الاقتصاديين سواء كانوا وسط أو يمنيين أو حتى اتجاهات كلينتون - رئيس الولايات المتحدة الامريكية - فى معالجتة لحالة الركود التضخمى فى امريكا .

الحوافز والمزايا التى يمكن تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار :

أ - المساهمات فى رؤوس الاموال منح لاترد لاصحاب المشروعات :

١- مساهمة الدولة - كمنح - في رؤوس اموال المشروعات من ١٥٪ - ٣٥٪ أو اكثر والمساهمة - كمنح - فى راس المال العامل للمشروع الصغير والمتوسط الحرفى او البيئى فى القرى والاحيا ، الفقيرة بشرط تشغيل من ٥ الى ٢٥ عاطل من سن ١٨ - ٢٥ سنة لم يثبت قيامهم بعمل منتظم قبل ذلك .

وذلك طبقا لضوابط وضمانات قيام المشروع مع امكانية تغيير النسب باعتبارها مؤشر فقط .

٢- المساهمة فى اعادة تشغيل المصانع او المشروعات المتوقفة عن العمل او المتعثره - بتأجيل اصلاح هياكلها التمويلية مؤقتا - وتقديم جزء من رأس المال العامل كمنحه من الدولة بالاضافة الى قروض ميسره حتى تدور عجلة انتاجها أولا وتستوعب الكثير من العمالة (أكثر من ٥٠ عاطل بشرط استمرار جدوي تلك المشروعات وبضوابط محدده .

٣- المساهمة في تشغيل بعض خطوط الانتاج او اجزاء منها (آلة او ماكينة) المتوقفة عن العمل في المصانع والمشروعات والتى تتطلب عمرة او تغيير في اجزائها بمنح لاصحاب المشروعات فضلا عن ايجاد وسيلة تمويلية مناسبة لباقى تكاليف التشغيل اذا كان انتاج المشروع له اهمية فى الانتاج القومى او التصدير ويحقق تشغيل عمالة جديدة تتناسب مع المنح المقدمة او وسائل التمويل الميسره .

٤- قيام الدولة بتمويل ٧٥٪ او اكثر لكافة الدراسات الفنية والاقتصادية التي تتطلبها مساهمات الدولة كمنح فى المشروعات السابقة من خلال هيئة التصنيع او الجهات المختصه الاخرى او المكاتب الاستشارية او حتى البنوك المتخصصة في ظل ضوابط وبرامج زمنية محددة وتعاون ايجابى مع اصحاب المشروعات الدولة .

٥- تمويل الدولة لتكاليف التدريب الفنى والتكنولوجي واللازم لقيام المشروعات التي تتطلبها خطة قيام المشروعات الاستثمارية خاصة فيما يتعلق بالمشروعات التصديرية بنفس مستوى الاتفاق المصرى الالمانى (مبارك / كول) للتدريب التكنولوجى حتى يمكن انتاج سلع تستطيع المنافسة في الاسواق الدولية .

ب - مساهمات الدولة بمنح فى تكاليف أجور العمال (٢٠٪ الى ٢٥٪) وبنصب مساهمات الدولة فى أجور العمال بالنسبة للمشروعات الجديدة التى تزيد العمالة فيها عن ١٠٠ عامل عاطل يؤمن عليه وتشكل أجور العمال أكثر من ٢٥٪ من تكاليف التشغيل المباشرة أو المتغيرة خاصة فى المشروعات التصديرية .

علماً بأن موارد الدولة لن تتأثر فى الوقت الحاضر بتكاليف ذلك التمويل فى شكل منح لتلك المشروعات وذلك لأن الدولة ستحصل عليها مرة أخرى فى شكل قيمة التأمينات (حصة صاحب العمل + حصة العامل) والتى تدفعها المشروعات للدولة وهى من حق العامل مستقبلاً إلا أن الدولة ستحصل على ضرائب مباشرة على كسب العمل من العمال وضرائب غير مباشرة على إنفاق العامل

لدخله من عمله فى ذلك المشروع فضلاً عن تحصيل ضرائب أخرى على إنتاج وأرباح المشروع ذاته ، وفى حالة عدم قيام المشروع أصلاً لن تحصل الدولة على أى من تلك الموارد ، ومن ذلك فإن موارد ومكاسب الدولة فى المستقبل (ضرائب مباشرة وغير مباشرة وبيع خدمات) أكبر من المنح التى ستعطى فى الوقت الحاضر وذلك طبقاً لأى نموذج رياضى يوضع فى هذا المجال .

جـ- إعادة النظر فى السياسات الائتمانية للجهاز المصرفى ، ودعم وتيسير الحصول على التمويل المناسب بشروط ميسره .

من المعروف أن السياسات الائتمانية تتغير بتغير الوضع الاقتصادى للمجتمع فما يصلح منها لحالات التضخم لا يصلح لحالات الانكماش ، ولكن مصر تمر بمرحلة ركود أو انكماش تضخمى Stagflation مما يتطلب نوعاً آخر من السياسات الائتمانية لمواكبة الحالة الاقتصادية وذلك بالتركيز على تيسير التمويل للانتاج التصديرى أو القطاعات القائدة للنشاط الاقتصادى ذات العائد الكبير مثل السياحة والزراعة أو كثيفة العمالة مثل المشروعات الصغيرة والبيئية وصناعة الملابس الجاهزة .

وفى ظل سيولة فائضه لدى الجهاز المصرفى مع تعديل السياسات الائتمانية يمكن للدولة أن توجه سياسات التمويل الى قطاعات إنتاجية أو خدمية أو حتى مشروعات بعينها فى مجالات محدده أو فى مناطق محدده طبقاً لأولوياتها على النحو التالى :-

- تحمل الدولة لجزء من تكاليف الفائدة طبقاً لطبيعة المشروع من خلال بنوكها المتخصصه (كما حدث فى تمويل الاسكان التعاونى أو استصلاح الأراضى) .

- تأجيل سداد الفائدة بالكامل أوجزء منها لمدة معينة (٥ سنوات) حتى يستطيع المشروع الوقوف على قدميه (زيادة فترات السماح) .

- زيادة فترات السداد للقروض مع تخفيض أسعار الفائدة .

كل ذلك طبقاً لطبيعة كل مشروع أو للقطاع الذى ينتمى له فى ظل علاقات مصرفية سهلة ومضمونه دون عوائق لأموال البنوك .

د - إعادة النظر فى السياسات الضريبية مع الاستمرار فى منح الاعفاءات الضريبية :

لاشك ان للضرائب اهداف اقتصادية واجتماعية مؤثرة علي المجتمع الاقتصادى فضلا عن اعتبارها احد مصادر تمويل موارد الدولة ، والخطر الاكبر منها ان تتحول الى مصادر للجباية ولاتحقق

اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ان السياسة الضريبية يجب ان تتغير طبقا لاحتياجات وظروف المجتمع الاقتصادى كما سبق ذكره بالنسبة للسياسة الائتمانية (تضخم / انكماش / ركود تضخمى) .

وهناك دراسات وابحاث متعددة تطالب بتعديل كثير من القوانين المتعلقة بالضرائب وبالسياسة الضريبية حتى لاتهرب رؤوس الاموال الموجوده بمصر كما لايمكن التشجيع على اجتذاب رؤوس اموال جديدة لمصر للاستثمار فيها فضلا عن ظهور الميل للاكتناز والمضاربة فى العملات الحره والذهب .

ويمكن ان يكون الاعفاء الضريبى لمدة ثلاث الي خمس او عشر سنوات لكافة المشروعات الانتاجية التى تتم خارج الرقعة الزراعية فى اى مكان فى جمهورية مصر دون قصرها على المدن الصناعية او المجتمعات العمرانية الجديدة او مشروعات هيئة الاستثمار .

مصادر تمويل تكلفة تدخل الدولة بالحوافز الايجابية (دعم او اعانة) للاستثمار :

لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية عاجلة ، لابد للدولة من التدخل لمعالجة حالة الركود التضخمى مع القضاء على حالة البطالة المنتشرة والتى ستتحول الى غول يقضى على الاخضر واليابس .

أخذاً فى الاعتبار الاساليب الجديده لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى ظل آليات السوق (السوق الحر) ، فان الدولة مطالبة باتخاذ كافة السياسات التى من شأنها خلق الرواج الاقتصادى وانعاش السوق لتحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب الكلى .

ومن المعروف ان الاستثمار وخلق المشروعات واستغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية يحقق التوازن بين العرض والطلب ، ولما كان الاستثمار يتطلب تهيئة مناخ مناسب مع وجود حوافز ايجابية لدعمه فى ظل منافسة دولية على اجتذاب الاستثمارات ، فقد بات الامر ملحا ولا ملجأ سواء من تقديم تلك الحوافز والدعم للاستثمار كما سبق الاشارة الى ذلك من خلال الموارد المتاحه للدولة بالشكل الاتى :

١- جزء من موارد الصندوق الاجتماعى :

حيث ان كثيرا من اغراض الصندوق هى لتشجيع المشروعات الصغيرة ومعالجة مشكلة البطالة من خلال تمويل الانشطة الانتاجية والخدمية خاصة بعد النظر فى زيادة موارده .

٢- نصيب كبير من حصيلة بيع مشروعات القطاع العام (الخصخصة) :

نظرا لان البيع ينصب على مشروعات انتاجية فلابد ان يذهب جزء كبير منها الى دعم مشروعات انتاجية اخرى .

٣- نصيب كبير من حصيلة بيع اراضى الدولة (زراعية / بناء ... الخ) :

نظرا لان تلك الاراضى هى ملك للمجتمع - ممثلا فى الدولة - فيمكن ان تعود اليه اما بحصيلة البيع او باثمان رمزية لمن يحتاجها .

٤- جزء وافر من حصيلة فرق تقييم العمله وارصدة الاحتياطى لدى البنك المركزى :

لقد حقق الجهاز المصرفى والبنك المركزى - لحساب الخزانة العامة - موردا ضخما من فروق تقيم العملات الاجنبية وارصدة الاحتياطى وصلت الى اكثر من عشرة مليار جنيه مصرى خلال السنوات السابقة وفى مقابل ذلك تحملت كثيرا من المشروعات خسائر ضخمه وتعثرت نتيجة انخفاض سعر الجنيه المصرى لسداد مديونياتها بالعملات الاجنبية ، وقد حان الاوان لتساهم تلك الاموال (فرق التقييم) فى معالجة مشاكل الشركات الخاسره او المتعثره .

٥- نصيب من موارد الميزانية العامة للدولة او المنح او القروض المباشرة :

من خلال تجميع بعض الاعتمادات المتفرقة التى من شأنها معالجة مشاكل البطالة وعمليات التشغيل بالاضافة الى تخصيص جزء من اعتمادات الاستثمار وتخصيصها لهذا البرنامج الخاص بدعم الاستثمار.

وقد يكون فى تخصيص جزء من القروض الطويلة المدى التى تعقدها الدول مع بعض المنظمات الدولية التمويلية التى تهتم بالتنمية بشروط ميسره مثل منظمة التنمية الدولية ومنظمة التمويل الدولية او بعض المؤسسات المالية العربية اخذ مصادر التمويل المناسبة لهذا الغرض .

خاصة وان كثيرا منها يعمل على تشجيع التنمية والاستثمار بشكل مباشر وغير مباشر عام وخاص .

وكذلك فان هناك منح ومساعدات دولية بشكل جماعى من مختلف المنظمات او من الحكومات تقدمها الى حكومة مصر لمساعدتها فى عمليات التنمية والتحول الى آليات السوق وقد يكون فى توجيه جزء من تلك المنح ما يساعد هذا البرنامج المقترح لتشجيع الاستثمار على النجاح فضلا عن ثقة المجتمع الدولى فى جدية تشجيع الاستثمار تساعد على تهيئة المناخ العام على الاستثمار ومن ثم تدور عجلة تدفق الاموال للاستثمار سواء من الخارج او ظهورها على السطح فى الداخل .